

محاضرة دولة الرئيس فؤاد السنيورة
في جامعة جونز هوبكينز في واشنطن
2011/05/04

العميد اينهورن،
الطلاب والضيوف الكرام،
السيدات والسادة ،

أسمحوا لي أن أشكركم جميعاً على حضوركم هذا المساء، وأن
أشكر كلية الدراسات الدولية العليا والعميد اينهورن، لإعطائي هذه الفرصة
للتحدث أمامكم اليوم بصراحة تامة، في مرحلة حساسة وتاريخية تمر بها
منطقتنا وحياتنا على حد سواء.

لقد انهارت في غضون أيام أنظمة حكمت لعقود وأطلقت الثورة
خلال ساعات شعوباً، بدا لمدةٍ طويلة أنها تعيش حياة استسلام وانكسار.
فقد وصلت رياح التغيير التي اجتاحت في الثمانينات والتسعينات جنوب
شرق آسيا وأوروبا الشرقية والوسطى إلى منطقتنا، واضعةً حداً لما عرف
بـ"الاستثناء العربي".

الأصدقاء الأعزاء،

اسمحوا لي أن أتطرق في كلمتي هذه لنقطتين تحددان المسائل كما أراها وأتمنى أن تفسح في المجال أمام نقاش حي:

تتعلق النقطة الأولى بالقوى التي تقود التغيير الأكثر أهمية في التاريخ الحديث للدول العربية منذ الاستقلال على الأقل. من المؤكد أن هذه القوى قوية لدرجة أنها هدّت خلال أيام جدران الصمت والخوف التي بنيت جداراً جداراً على مدى عقود، بحيث تحول الوضع من شعوب تخاف حكامها إلى حكام تخشى شعوبها. إلا أن هذه القوى لم تكن بهذا الوضوح، فإن العديد منا، في الشرق والغرب بما في ذلك الولايات المتحدة وخاصةً أولئك المعنيين بشؤون المنطقة، لم ير هذه الأحداث قادمة بهذه السرعة والقوة بالرغم من التدخلات الكثيرة التي تشهدها المنطقة على كافة الأصعدة العسكرية والاستخبارتية والاقتصادية والعلمية والثقافية.

أما النقطة الثانية فتتعلق بمسئوليتنا نحن الذين نتشارك القيم نفسها والإيمان بالديمقراطية المسؤولة والانفتاح وبما يمكن ويجب على الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة، القيام به لخدمة مصالحه من جهة وللمساعدة في تحويل هذا الحلم العربي بحياة أكرم وأفضل لواقع وتفادي تحول الربيع العربي إلى شتاء طويل وقاس من جهة ثانية.

سأركّز، في ما يتعلق بالنقطة الأولى، على ثلاثة محاور: السياسة والاقتصاد والثقافة، لتبيان أن استقرار العالم العربي على مدى عقود كان بالفعل عبارةً عن خرافات وقيود ومبالغات.

أولاً- المحور السياسي أو خرافة الاستقرار السياسي

لطالما أظهرت الدول العربية صورة مستقرة. وغالباً ما قام، في الواقع، مسؤولون أميركيون رفيعو المستوى بوصفها على هذا النحو. فقد استطاعت الأنظمة الحاكمة، من خلال قبضة حديدية وفرض قوانين الطوارئ، الاستمرار لعقود في المياه الموحلة لمنطقة الشرق الأوسط التي لطالما ألقى النزاع العربي الإسرائيلي بظلاله عليها من جهة وقد ساهم الفشل في إيجاد حل لهذا النزاع سبباً وذريرةً على حد سواء لعدد من البلدان لتأجيل الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال التذرع بالشعار العربي القومي الشهير "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة مع إسرائيل"، كما عانت المنطقة من جهة أخرى من خطر الحركات الإسلامية المتطرفة التي تظهر في كل أنحاء العالم العربي وتستفيد من مختلف إخفاقات الأنظمة، إضافة إلى تبنيها مقولات وشعارات وتصرفات نضالية تجاه إسرائيل وتجاه الغرب.

فبين التهديدات الإسرائيلية وتهديدات الإسلاميين المتطرفين، أو من جانب كليهما في غالبية الأوقات، رأت المجتمعات العربية نفسها ملزمة

ومجبرة على قبول ما قدّم لها على أنه صفقة "عادلة": القيود المفروضة على الحريات الشخصية والسياسية مقابل الحفاظ على الاستقرار الذي تتمسك به هذه المجتمعات.

وقد بدت الصفقة أكثر إقناعاً على ضوء التطورات التي تشهدها الديمقراطيات العربية، وقد أدى نموذج أجنبي وخارجي تم فرضه بالقوة في العراق إلى دخول البلد في آتون من الصراعات الدينية والطائفية والإتنية المخيفة. أما في غزّة والضفة الغربية، فقد حصل انقسامٌ إلى حكومتين متصارعتين لإدارة دولة فلسطينية لم تر النور بعد.

اسمحوا لي، في هذا الإطار، أن أتطرق للوضع في بلدي لبنان أقدم ديمقراطية في الشرق الأوسط والديمقراطية الوحيدة لفترة طويلة جداً في المنطقة. لقد دفع لبنان ثمن انفتاحه، واستخدم كساحة لتصفية الحسابات بدل الاحتفاء به واحةً للتنوع: دفع لبنان على مدى أربعة عقود ثمن الصراع بين الأميركيين والسوفيات، وبين العرب والإسرائيليين، وبين السوريين والعراقيين، وبين الأميركيين والإيرانيين، وبين الإيرانيين والعرب. كل هذه الصراعات أدّت لحرب أهلية في العام 1975 ولستة اجتياحات إسرائيلية خلال أربعة عقود، ولعدد من الهزّات والاحتلالات، سعت لزراعة أسس الدولة اللبنانية التي ظلت صامدة وإن أصابها الضعف والوهن بشكل كبير.

عرف لبنان ربيعاً وجيزاً في العام 2005، وقد أكد بعض المراقبين الدوليين أن "الصحوة العربية لم تبدأ في تونس هذا العام لكن في لبنان في العام 2005 حين احتشد مئات آلاف اللبنانيين من كافة الأطياف في وسط بيروت بعد أن رُوِّعهم اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري الذي يعود له فضل إعادة اعمار لبنان بعد الحرب الأهلية وطالبوا بانسحاب نحو 20,000 جندي سوري وبالعدالة وبالحرية والاستقلال والسيادة. وقد وصف روبرت فيسك الأمر في مقال نشر مؤخراً في جريدة "الاندبندنت" أنه أول إطاحة لدكتاتور وإن حصلت انطلاقة من بلد آخر.

للأسف، لم يستمر ربيع بيروت طويلاً، ومنذ ذلك الحين لم تترك القوى المناهضة لهذا الخط أية وسيلة لاستعادة وضعها السابق غالباً من خلال استخدام السلاح في النزاعات السياسية الداخلية، ودائماً بذريعة مواجهة إسرائيل. لم يعرّض ذلك لبنان للانقسامات المذهبية والسياسية التي تهز المنطقة فحسب، بل حوله الأمر كذلك من نموذج للشراكة لنموذج من الشلل والتوتر.

تخيلوا الآن أسرة عربية عاملة متوسطة الدخل تجتمع بعد يوم عمل طويل حول التلفزيون وتتابع عبر الشبكات الفضائية العربية أخبار وصور النزاعات الطائفية والتفجيرات الانتحارية في المساجد والأسواق، والانقسامات والمشاحنات السياسية، واستغراق أشهر لتشكيل الحكومات في العراق ولبنان وفلسطين التي تعتبر حتى اليوم المجتمعات الثلاث

الأكثر ديمقراطية في الشرق الأوسط وتشكل مبدئياً "نموذجاً" للدول العربية الأخرى لتحذري به، ثم قارنوا ما تقدم بالأمن الذي ساد سابقاً شوارع دمشق والقاهرة وتونس. أليس الخيار واضحاً؟ ألا تبدو الحرية ثمناً مقبولاً يدفع مقابل الحياة نفسها؟

ماذا حدث إذاً؟ وكيف أضحت الصفقة غير مقنعة لهذا الحد فجأة؟ يعود ذلك لتراكم مشاعر الإحباط من انعدام الحرية والعدالة إضافةً لمشاعر الهزيمة والتوق لحياة كريمة ولحاق ركب التنمية والتطور في العالم فضلاً عن فشل التوقعات بتحقيق النمو الاقتصادي، فكان أن قصمت القشة ظهر البعير عندما أضرم الشاب التونسي والبائع المتجول محمد بو عزيزي النار في نفسه في 17 كانون الأول 2010 فأضرم النار بما تبين أنه الاستقرار الواهي.

وكانت قد تمت مصادرة عربة الخضروات الخاصة بهذا اليتيم الذي ناضل لإعالة والدته المريضة وتسديد رسوم الجامعة لشقيقته على أمل أن تواصل التعليم الذي لم يستطع هو تحصيله في فتوته، بعد أن حصل على دين قدره 200 دولار أميركي لشرائها ثم تعرض للاهانة على يد ضابط وأعوانه. لكن عندما باءت محاولاته في مقابلة محافظ المنطقة بالفشل وأهينت كرامته، أضرم النار بنفسه بالقرب من مكتب هذا المسؤول، مما أثار موجةً من التظاهرات انطلقت أولاً من تونس وطالت الجزائر ومصر وصولاً إلى اليمن قبل أن تنتقل إلى دول أخرى.

ارتكبت على أثر ذلك السلطات خطأ فادحاً في زمن الهواتف النقالة وشبكتي "You Tube" و"الفيسبوك" والفضائيات، إذ فتحت النار، مما أدى إلى تفجر مشاعر الإحباط التي تراكمت على مدى سنوات وعقود من جراء حكم أنظمة ظالمة اعتبرت في الوقت نفسه "دمى" في يد الغرب غير قادرة على مواجهة إسرائيل بالرغم من أنها حاولت بناء شرعيتها على هذه الذريعة.

السيدات والسادة،

لقد شهد العديد من الدول في العالم العربي من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي تقريباً السلسلة نفسها من الأحداث وردّات الفعل: تظاهرات عفوية تعبّر عن الغضب ومشاعر الإحباط الناتجة عن انتهاك أسس كرامة الإنسان واجهتها الشرطة وقوات الأمن برد فعل قاسٍ وفوري أدى لمزيد من الموت والإحباط وفق ما أثبتته التسجيلات المعجمة عبر "You Tube"، كما أدت إلى ادعاء الأنظمة بوجود "مؤامرة أجنبية" أو تدخّل "طرف ثالث"، غالباً ما يكون إسرائيل أو قوى غربية أو حتى تنظيم القاعدة، بهدف "زعزعة استقرار" دولها والتسبب في "فتنة" بين شعوبها، ولمزيد من الإحباط والاحتجاجات لأنّ الشعوب تعرف تماماً مطلق النار بدم بارد، ولصدور رسالة واضحة من الحاكم ألا وهي، الاختيار بين

الحفاظ على النظام أو الفوضى الدينية والطائفية والعرقية، وبين "الحكام وأعدائهم أو الاستقرار الذي طالما طمحت له الشعوب.

وهنا يُطرح سؤال بديهي: أي استقرار؟

لقد ذكرنا سابقاً أننا تعرضنا للابتزاز وخيرنا في لبنان منذ بضعة أشهر بين العدالة والاستقرار قبيل إصدار المحكمة الدولية اللائحة الاتهامية في اغتيال الحريري، فكان جوابنا أن استقراراً يُبنى على ظلم هو استقرار زائف، لا بل هو سراب ووهم يحمل في طياته بذور عدم استقرار أعمق.

اسمحوا لي أن أقتبس كلمات شاب عربي شجاع نشرت مؤخراً في صحيفة "نيويورك تايمز" - وهي كلمات تنطبق بالفعل على العديد من دول المنطقة- "لقد دخل البلد في مرحلة من الفوضى وإراقة الدماء بشكل سريع في الأسابيع القليلة الماضية ما دفعني لطرح سؤال: هل كان استقرارنا الذي يعتبر سمنا المميزة حقيقياً يوماً؟ تقول الحكومة إنه في حال سقط النظام ستتخبط البلاد في فوضى مذهبية. ربما كان الوضع على هذه الحال. لكن السؤال الذي يطرح في هذه الحال، ما الانجازات التي حققها الحزب الحاكم - قائد دولتنا ومجتمعنا وفق الدستور- على مدى الـ48 سنة الماضية؟ "

أعتقد أن هذه الكلمات لخصت الوضع بكل بساطة. هكذا سقط وهم الاستقرار إذ تبين أنه استقرار العائلة الحاكمة. لقد انهار جدار الخوف ليس فقط من الحاكم بل من مستقبل الفوضى المفترض في حال سقوط النظام وعلى هذا لم تعد هذه الصفقة الكاذبة مقنعة بعد اليوم.

السيدات والسادة،

أنتقل الآن للمحور الثاني من جوابي: المحور الاقتصادي وقيود إصلاح الاقتصاد الكلي.

فإلى جانب الحريات، تحتل صلب الثورات العربية وثورة بو عزيزي، حاجة أساسية: فرص العمل والسعي لعمل لائق يوفر لصاحبه حياة كريمة وشريفة والأمل في غد أفضل. ليس من المستغرب، في ظل الثورة الديمغرافية التي ستزيد عديد القوى العاملة من 100 مليون عامل في العام 2007 إلى ما يقارب 160 مليون عامل بحلول نهاية هذا العقد، أن يكون الشباب العاطل عن العمل وغالباً الشباب المتعلم على اختلاف انتماءاته الاجتماعية والمناطقية، أول من يستجيب للصرخة التي أطلقها بو عزيزي.

الحق يقال، تم بالفعل بذل جهود كثيرة على مدى العقدين الماضيين في العالم العربي لضمان استقرار الاقتصاد الكلي من خلال إصلاح هذا

الاقتصاد، إذ تمت السيطرة على العجز المالي وعلى العجز في الحساب الجاري وعلى معدلات التضخم.

إن معدلات النمو المعقولة لم تأتِ بالفائدة للمؤسسات الصغيرة بطريقة تضمن مزيداً من الشراكة، فلم تزد من عدد أصحاب المصلحة في استمرارية النظام والأشخاص المعنيين باستقرار النظام. ولم تمثل مشاريع الخصخصة التي تم الشروع بها تحراً حقيقياً إذ أنها أدت لبيع أصول الدولة لرجال أعمال معينين دون غيرهم من دون تحرير القطاعات المُباعة بالمعنى الاقتصادي الحقيقي للكلمة (أي توفير أفضل خدمة بأقل تكلفة).

إن أخذ معدل النمو المرتفع بعين الاعتبار أمر ضروري لكنه ليس كافياً بحد ذاته. فمعدل المستفيدين من هذا النمو أساسي كذلك، إذ إنه يزيد من عدد الأشخاص المعنيين وأصحاب المصالح ويعزز بالتالي فرص تحقيق استقرار الأنظمة. عندما أوكد لكم أن النمو العادل هو وحده النمو المستدام فأنا أتحدث معكم هنا ليس بصفتي سياسياً فحسب إنما بصفتي مصرفياً سابقاً ووزيراً أسبق للمالية.

علينا أن نسلط الضوء هنا على نقطة مهمة ألا وهي غياب الحكم الرشيد وغياب الشفافية والصراحة والإفصاح، والمعرفة بمواطن الفساد ودورها في توليد مشاعر الإحباط التي تزيد من مفاعيل الفشل في تحقيق

التوقعات. يتفاقم أثر المحور الاجتماعي الاقتصادي والتموي وعدم استفادة كافة شرائح المجتمع بالضرورة من معدلات النمو المرتفعة عندما يقترن بسوء الحكم والفساد، مما يؤدي إلى حالة متفجرة كما شهدنا في تونس ومصر بشكل خاص. فلا عجب أن تكون قضايا الفساد والإثراء غير المشروع لبعض المقربين من الأنظمة في مقدمة استهدافات هذه الثورات التي سمّت مراكز السلطة الاقتصادية بأسمائها، أسماء اعتاد الناس همسها جراء الخوف حتى زمن قريب جداً. إن العقد الاجتماعي الاقتصادي الجديد المطلوب إبرامه لا يشمل النمو والتضخم والأهداف المالية فحسب إنما يتناول كذلك الأمر فرص العمل والمساكن الشعبية ومستقبل أفضل للأجيال القادمة وتمكينها من خلال تعليم وتدريب تقني أفضل وأنسب، كما أنه يتضمن إنشاء مؤسسات قادرة على دفع الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية قُدماً مع ممارسة الرقابة وتحقيق التوازن بين بعضها البعض.

السيدات والسادة،

أنتقل الآن للمحور الثالث، المحور الثقافي والمبالغة في تقدير الخصوصية الثقافية.

عندما سقط النظام التونسي واندلعت الثورة في مصر، صرّح الرئيس مبارك أن مصر ليست تونس. كذلك الأمر، عندما سقط نظام مبارك، صرح كل من العقيد القذافي وابنه أن ليبيا ليست تونس أو مصر. ومؤخراً صرح الرئيس السوري الأسد أن سوريا ليست بليبيا ولا تونس ولا مصر. حتى أنه نقل عن بعض المسؤولين في الصين تصريحهم بأن الصين ليست الشرق الأوسط. والله أعلم من سيكون صاحب التصريح التالي.

بالطبع لا تشبه أي من الدول دولة أخرى. فبطبيعة الحال، لكل ثقافة وطنية ومحلية خصوصيتها. لكننا نشهد نمواً مطرداً، بمساعدة التطور التكنولوجي والشبكات الاجتماعية بالطبع، لثقافة عالمية واحدة، ومن ضمنها الثقافة العربية الواحدة أيضاً.

هذا الأمر صحيح في عالم تتكامل أجزاؤه من خلال شبكة الاتصالات وفي قرية عالمية أصبح فيه "الأصدقاء" صفحات لا تعرف أية حدود جغرافية أو ثقافية. في هذا السياق، أصبحت الحرية "الأنفلونزا الثقافية" الجديدة المتنقلة عبر العالم العربي.

وهكذا فاليمن لا يشبه بالطبع سوريا ويشبهها، وسوريا لا تشبه ليبيا وتُشبهها، وليبيا لا تشبه مصر وتُشبهها، ومصر لا تشبه تونس، لكنها

تشبهها أيضاً. هذا صحيح رغم التناقض الظاهر. والصحيح أيضاً أن الحكام في كل هذه الدول أصبحوا أكبر سناً وأكثر ثراءً في ما شعوبها ازدادت شباباً وفقراً. أدى فرق العمر إضافةً للتباين في امتلاك الثروات إلى ازدياد الشرخ بين الشعوب ومن يفترض بهم مبدئياً تمثيلها.

لقد قرأت، مرّة، أن أحد المعايير الهامة في الانتخابات الأميركية هو مدى انسجام (أو تناغم) الشعب الأميركي مع مرشح معين. من هنا، لم يكن لغزاً أن العديد من الأميركيين سجّلوا خطوةً تاريخيةً في انتخاب عضو مجلسه. وخ عن ولاية إلينوي من أصل إفريقي، رئيساً لهم. شخصٌ عصامي، بارع في استخدام التكنولوجيا وشاب متفائل، هم قادرون على التناغم والتوافق معه. بالطبع، هناك العديد من القادة العرب ممن يتمتعون بالعصامية، ولكن بالتأكيد ليس أبناؤهم كذلك ممن يتوقعون ويعملون من أجل أن يكونوا رؤساءً بالانتظار، وبالتأكيد ليس على طريقة تستطيع الشعوب العربية بها أن تتناغم معهم.

إنّ الأنظمة العربية، والقادة العرب على رأسها، التي دأبت على الابتعاد عن شعوبها وتضييق دائرة الشراكة أكثر فأكثر، لم تعد تشبه شعوبها بل أصبحت أكثر فأكثر جزراً قائمةً بحد ذاتها. كم منكم راوده هذا الشعور بالضبط عند رؤيته القادة العرب عبر الأقمار الاصطناعية أو "You Tube"، شعور برؤية جزر فقدت منذ زمن طويل أي اتصال بالواقع الذي يعيشه الوطن الأم.

ولكن هؤلاء هم بالضبط القادة الذين اعتبرهم الغرب والولايات المتحدة "معتدلين"، بعد أن سارعوا لتصنيف العرب كـ"معتدلين" أو "غير معتدلين" مستندين بشكل حصري تقريباً على موقف هذه الدول من إسرائيل. إلا أنه غالباً ما كان لصفة "الاعتدال" صدى سلبي في المجتمع العربي الأوسع لأن "المعتدل" اعتبر دمية في يد الغرب، الأمر الذي غالباً ما استفاد منه "غير المعتدلين" بشكل مباشر. هذا مفهوم يجب محوه بالكامل فليس بيننا معتدلون وغير معتدلين بل بيننا من يملك المشروعية ومن لا يملكها، المشروعية التي يمنحها الشعب من خلال الآليات والممارسات الديمقراطية، المشروعية التي تعني بالضرورة الاعتدال. فكما ثبت في ميدان التحرير بشكل قاطع، أن هؤلاء الشجعان من شبان وشابات ليسوا مناهضين للغرب وليسوا من دعاة الإسلام السياسي بشكل خاص، بل هم مجرد شبان وشابات تواقون لإسماع صوتهم وللمشاركة في السعي للتطور والنمو في العالم وللعيش بكرامة من دون أن يتم وسمهم أو تصنيفهم. يستحق هؤلاء الشبان والشابات الشجعان أكثر بكثير من وسم يلصقه بهم الغرب والولايات المتحدة نزولاً عند طلب لوبي ما في أحد أهم شوارع العاصمة الأميركية واشنطن K street.

كما أنهم يستحقون منا، نحن القادة العرب المؤمنين بقيم الديمقراطية، كل الدعم الذي ننوي تقديمه لهم ودعم هذه المجموعة الناشئة

من خلال العمل مع كل الذين يتشاركون معنا بالمبادئ نفسها لاسيما أولئك المنتمين للمجتمع المدني.

يجب أن يكون خطابنا السياسي ورؤيتنا، بوصفنا قادةً عرباً يؤمنون بالديمقراطية بوضوح الشمس: فنحن نرغب في اعتماد الإصلاحات الضرورية وتبني الثقافة العالمية مع الحفاظ على خصوصياتنا. فالانتخابات الحرة والديمقراطية التي تضمن تداول السلطة ستسمح للنظام في نهاية المطاف بإجراء الإصلاحات اللازمة والاتجاه نحو مزيد من الاعتدال والانفتاح على نحو يعبر عن الطبيعة البشرية بشكل حقيقي ومستدام.

أصدقائي، حان وقت انتقالي للنقطة الثانية: ماذا يمكن للغرب وللولايات الأمريكية المتحدة بشكل خاص القيام به الآن؟
اسمحوا لي أن أتناول الجواب انطلاقاً من الجوانب الثلاثة: الاقتصادي والثقافي والسياسي. سأنتقل للجانبين الأولين بسرعة وأركز على الجانب الثالث بشكل أكبر.

على الصعيد الاقتصادي، أصبح من الواضح أنه يجب تطوير مقاربة جديدة بالكامل للدعم المالي الغربي والأميركي للمنطقة. وعلى المساعدات المالية أن تقترن مع نقل إلزامي للمعرفة والمساعدة التي لا تساهم في تمكين اطر الاقتصاد الكلي فحسب إنما الأطر المؤسسية

أيضاً ولا تساهم في تنمية قدرات الخدمة المدنية فحسب إنما المجتمع المدني أيضاً إضافةً إلى معالجة قضايا الفساد والحوكمة واستقلالية القضاء بشكل واضح.

من الضروري أن يتوقف الغرب والولايات المتحدة، في عالم لا تعتبر فيه أي دولة محصنة أمام الأحداث التي تشهدها دول أخرى، عن اعتبار الشرق الأوسط مجرد برميل ضخم من النفط والشرع بالنظر إليه كشريك في تحقيق النمو والتطور في العالم. كما أنه من المهم التوقف عن اعتبار شباب هذه الشعوب جهاديين محتملين والنظر إليهم كجيران في القرية العالمية يتوقون للمشاركة والمساهمة في عمليتي التقدم والتطور في العالم، واعتبار أي استثمار في تقدمهم و تطويرهم استثماراً غير مباشر في تقدم وتطور الغرب والولايات المتحدة، تماماً كما تمليه أي سياسة جوار.

ثقافياً، من المهم الإسراع في وضع حد لمسألة الخوف المتنامي من رهاب الإسلام بشكل مقلق سواء في أوروبا أو في الولايات المتحدة.

أنا أنزعج فعلاً من بعض البرامج التي يبثها التلفزيون الأميركي ليلاً وبعض المقالات واستطلاعات الرأي الأخيرة التي أجريت قبيل الانتخابات الفرنسية القادمة. أيمن لأحدكم أن يشرح لي أين تكمن الحكمة في التصرف كما لو أن خمس العالم، الأسرع نمواً، عدوكم؟ وما الحكمة في

إحياء أنماط فكر أيديولوجي ونشر نظريات وجودية وبالتالي دعوة المسلمين ونظرائهم نحو "صراع" بين الجهالات وليس بين الحضارات؟! لست هنا لأحاضر في الإسلام، فهذا ليس المكان ولا الزمان المناسبين لذلك، كما أنني لست الشخص المناسب لمحاضرة من هذا النوع. وليس هذا هو موضوعنا.

الحقيقة أن معظم ما يقال عن الإسلام أو يُرتكب باسم الإسلام تبرره دوافع سياسية أكثر منها دينية، إضافةً إلى أن الوقائع والمواقف الخاصة بالمنطقة تتراقق مع الشعور بالهوية المسلوقة.

السيدات والسادة،

أنتقل هنا للنقطة الثالثة والأهم الخاصة بالجانب السياسي للمساهمة الغربية والأمريكية في دعم الربيع العربي من خلال الإسراع في فرض حل عادل ونهائي لإحدى أقدم وأعمق المشاكل في العالم، والتي تعتبر في الواقع أم معظم المشاكل في الشرق الأوسط ألا وهي النزاع الفلسطيني الإسرائيلي الذي ما زال قائماً. والحقيقة هي أن حل هذا النزاع بحد ذاته هدف نبيل طال انتظاره، وذلك، بصرف النظر عن نجاح الثورات العربية وإمكانية إنتاجها ديمقراطيات قابلة للاستمرار.

لقد أريكتني مقالات بعض الصحافيين الأميركيين البارزين يدّعون فيها أنه بالكاد تم طرح القضية الفلسطينية خلال الربيع العربي، أي أن هؤلاء الكتاب اعتبروا أن القضية الفلسطينية لا تهم الشباب العرب أو أنها على الأقل لا تشكل القضية المركزية في العالم العربي كما كان يتم الادعاء دوماً. ولئن كان صحيحاً أن الربيع العربي شكل مرحلة للمطالبة بالحرية، فمن الصحيح كذلك أن القضية الفلسطينية لم تتوقف يوماً عن كونها قضية مركزية في تطلعات الشعوب العربية والمسلمة للعدالة والكرامة والحرية.

أجد أن عدم إدراك الكثيرين في الغرب لحقيقة الأمر مخيب للآمال حقاً، حتى أن العديد ممن يفترض بهم فهم المنطقة والكتابة عنها لم يفهموا حقيقة الأمر بعد. اسمحوا لي أن أؤكد، بأكبر قدر من الوضوح وعلى نحو شامل وفق ما جاء في استطلاعات الرأي والدراسات والانتاجات الفنية والثقافية، أن القضية الفلسطينية تبقى القضية المركزية ليس فقط في منطقة الشرق الأوسط، فهي كذلك الأمر مفتاح حل لعقد كثيرة تعمق الهوة بين قلوب وعقول العرب والمسلمين في العالم والغرب. فإيجاد حل لهذه القضية أساسي في هدم الجدران النفسية القائمة بين الشرق والغرب، فبالنسبة للعرب والمسلمين إنه في نهاية المطاف الاختبار الأخير لمصداقية الغرب ومدى التزامه قيم الحرية والعدالة والديمقراطية

وحقوق الإنسان وهي قيم يجب الالتزام بها على صعيد العالم كله بعيداً عن أية ازدواجية.

ليس من الظلم فحسب بل من غير المقبول أيضاً أن يبقى الشعب الفلسطيني بلا أرض يمكنه تسميتها "وطن"، وبلا دولة مستقلة، من دون أي أمل أو أفق.

يستغل الأصوليون المتطرفون عدم حل القضية الفلسطينية ولا يتورعون عن استخدام كل ما لديهم من حجج للاستفادة من موجة الديمقراطية الجديدة ويحاولون الاستئثار بالسلطة بذريعة محاربة إسرائيل والغرب. إنها ثنائية كانت قائمة بين الديكتاتوريات والأصوليات في العالمين العربي والإسلامي. وقد اختارت الشعوب سبيلاً آخر، فاتجهت إلى تجاوز الديكتاتوريات والأصوليات معاً. ولذا لا ينبغي الاستخفاف باستمرار المشكلات، حتى لا تتهدد القضية الديمقراطية التي يدخل فيها العرب جميعاً الآن.

واسمحوا لي هنا أن أقول بضع كلمات حول التأثير المتزايد لقادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية الذين أتوا للمجتمعات العربية والإسلامية حاملين الأعلام الإسلامية والفلسطينية مستفيدين من الفراغ الذي ولده انحسار دور مصر وانغلاقها. إلا أن إيران قامت فعلياً بتعزيز التوترات المذهبية في لبنان وغزة والعراق فأحدث ذلك اضطرابات باسم القضية الفلسطينية في ما كان في نهاية المطاف هدفها الرئيسي "تصدير الثورة

الإسلامية" وتعزيز موقع إيران كقوة إقليمية بارزة أو أولى في المنطقة. أما المفارقة هنا فتكمن في إبداء قادة الجمهورية الإسلامية تأييدهم للثورات المطالبة بالحرية في العالم العربي في الوقت الذي قمعوا وحاكموا فيه أية أصوات مؤيدة للديمقراطية والحرية داخل إيران كما شهدناه في الثورة الخضراء. ويضاف لذلك أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية لا تشكل، بالنسبة للديمقراطيات الناشئة في العالم العربي، نموذجاً للديمقراطية وللتنمو والتطور الاقتصادي.

لذا فإن عدم التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية قد يؤدي إلى تعزيز التعبئة الشعبية في منطقة تتخبط بالاضطرابات، الأمر الذي يشكل منحدرًا خطراً نحو مزيد من الاستقطاب والتطرف، تماماً كما شهدنا خلال مراحل انتقالية سابقة في أوروبا، وسيؤدي بدوره لابتعاد الشرق عن قيم الاعتدال والانفتاح وبالتالي لتزايد العنف وخطر اندلاع الحروب، علماً أن هذا الخطر لن يقتصر على منطقة الشرق الأوسط بل سينتقل، كما سبق لنا أن شهدنا، إلى شوارع مدريد وبرلين ولندن والعاصمة واشنطن ومدناً أخرى.

السيدات والسادة،

أن تسريبات "تلفزيون الجزيرة" حول التنازلات التي قدمتها السلطة الفلسطينية دحضت مزاعم إسرائيل بعدم وجود شريك فلسطيني "جدير

بالثقة" في ما يتعلق بعملية السلام. لكنها وجّهت أيضاً ضربة قوية لصورة الولايات المتحدة كوسيط نزيه علماً أن الولايات المتحدة لطالما لجأت لإلقاء اللوم على الفلسطينيين لعدم اتخاذهم خطوات "شجاعة".

يقترن ذلك بالفيتو الأميركي الأخير على قرار مجلس الأمن الدولي الذي أدان استمرار بناء مستوطنات إسرائيلية جديدة في الضفة الغربية والقدس الشرقية وإن تم استخدام تعابير سبق للإدارة الأميركية نفسها أن استخدمتها، الأمر الذي أظهر جلياً أن السياسة الأميركية الخاصة بفلسطين تخضع للوبي الإسرائيلي في العاصمة واشنطن. حتى أن بعض الصحافة الإسرائيلية تفاجأت بالأمر فهي تتمتع بجرأة أكبر من الصحافة الأميركية عندما يتعلق الأمر بإسرائيل إذ صرح بعض الصحافيين الإسرائيليين مؤخراً أن موقف إسرائيل بصفقتها "الدولة المحتلة" الأخيرة سيصبح أصعب في ضوء التحولات التي يشهدها العالم العربي.

على الولايات المتحدة الاضطلاع بدور قيادي في فرض حل عالمي لا يخضع لأي من قوى التطرف من كلا الجانبين. كما تقع على عاتق الإدارة الأميركية مسؤولية أساسية في فرض حل يركز على المبادئ التوجيهية المعروفة من خلال مبادرة السلام العربية (التي تقترح على إسرائيل سلاماً شاملاً ومستداماً مع الدول العربية والإسلامية مقابل إقامة دولة فلسطينية ضمن حدود 1967 عاصمتها القدس الشرقية) أو حتى المبادرة الإسرائيلية الأخيرة التي تقدّمت بها مجموعة من المسؤولين

الإسرائيليين السابقين بمن فيهم رؤساء وكالات أمنية وتبنت البيان العربي القائل "بأن الحل العسكري للنزاع لن يحقق السلام أو يوفر الأمن لأي من الأطراف". للولايات المتحدة مصلحة في الدفع نحو حل الدولتين الذي اقترحته تقادياً لخطر عدم قابلية أي حل آخر للنجاح في حال لم يتم إنشاء دولة فلسطينية سيدة مستقلة قابلة للحياة.

على إسرائيل والغرب استخلاص العبر الواضحة من أول استطلاع حر نظم في مصر مؤخراً: على الرغم من أن 31% فقط من المصريين يتعاطفون مع التيارات المسلمة، فإن 54% من المصريين يدعمون إلغاء معاهدة كامب ديفيد للسلام مع إسرائيل، في حين يؤيدها 36% منهم فقط. وقد عبّر 79% منهم عن عدم رضاهم من الإدارة الأميركية وقال 69% منهم أنهم لا يتقنون في الرئيس أوباما الذي اعتبر خطابه في القاهرة ذات يوم مصدر أمل كبير.

تعكس هذه الاستطلاعات المشكلة التي يواجهها الغرب وإسرائيل مع الرأي العام العربي، علماً أنه لا يمكن لهذه المشكلة إلا أن تتفاقم إذا لم يتم الاقتناع بأن وحده سلام عادل وشامل سيكون سلاماً مستداماً.

السيدات والسادة،

لقد صرح الرئيس أوباما خلال خطاب ألقاه عن ليبيا: "إننا، إذ ولدنا، على ما نحن عليه اليوم، بفضل ثورة الذين تاقوا للحرية، نرحب بحقيقة أن التاريخ يُكتب في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأن الشباب هم من يقود التحركات. لذا أينما يتوق الناس للحرية سيجدون في الولايات المتحدة صديقاً. فهذا الإيمان - هذه المثل - يشكل في نهاية المطاف المقياس الحقيقي للقيادة الأميركية".

أصدقائي، لا يمكن لهذه المبادئ إلا أن تكون عالمية. وما ينطبق على هؤلاء الناس لا بد أن ينطبق على الشعب الفلسطيني آخر شعب على الأرض يعيش تحت الاحتلال.

أوافق الرئيس أوباما تماماً قوله: "لقد فعلنا ما فعلناه لمعرفتنا أن مستقبلنا سيكون أكثر أماناً وإشراقاً إذا تمكن عدد أكبر من الشعوب العيش بحرية وكرامة".

لذا اسمحوا لي أن أشدد على نقطة أخيرة: نحن، وأنا أقصد هنا العرب والمسلمين الذين يتوقون للحرية والكرامة، نريد منكم، أنتم العالم الغربي، لا بل نطالبكم الدفاع عن قيمكم. إذ تكمن مصلحتكم أنتم أيضاً في أن نستطيع نحن العرب والمسلمين التواقين للحرية والكرامة إنجاح قضيتنا: قضية العدالة والحرية والديمقراطية. أما إذا لم ننجح فليكن الله بعوننا جميعاً.

إن مقتل بن لادن ، يعتبر بمثابة انجاز للولايات المتحدة ولكنه من السذاجة أن نعتقد انه نهاية الإرهاب، على الولايات المتحدة الأمريكية أن تشن عملية دبلوماسية لإحراز تقدم ملموس على صعيد الصراع العربي الإسرائيلي وحرمان المتطرفين من الحجج التي يستعملونها ومنها معاناة الشعب الفلسطيني لتبرير أعمالهم الإرهابية. هذه فرصة للولايات المتحدة أن تدفع قدما من موقع القوة لا الضعف إلى إحلال السلام والعدالة من خلال التصدي لمشكلاتنا الأساسية في المنطقة.

أصدقائي،

ساعدونا لنساعدكم. الرحلة طويلة. ولن تكون سهلة. لكن المستقبل يعتمد اليوم على أعمالنا الجريئة والحاسمة. يعود لنا مثقفين ومسؤولين أو أي كان الموقع المؤثر الذي نحتله، أمر تعبيد الطريق والبحث عن قاسم مشترك في مستقبلنا.

أشكركم على اهتمامكم هذا المساء، وأتطلع إلى نقاش حي وممتع.